اذا بدنا نعطي المستثمرين الحرية الكاملة لوضع التشريعات بصير عنا دولة جوا دولة / اما اذا بدي اراقب عليهم عكن ترتفع كفاءتهم واذا اعطيناه استقلالية بتزيد كفاءته ولكنه بوجود جهة تراقب عليه وتعاقبه في حال اخطأ

← اللي يراقب على المشرع :-
١. السوق (الزبائن)
٢. القطاع الاقتصادي (الصناعة)
٣. القطاع التنظيمي (داخلي)
٤. القطاع القضائي

يراقب على النظام الاقتصادي الفلسطيني ثلاثة حكومات (غزة ، الضفة ، الاحتلال) الافراد بطبيعة الحال يتجهون الى الجهات الاقل رقابة واقل تشريع .

Lec 7

Chapter 6: Regulation in developing Countries

3/10/2019

* المحاضرة مسجلة صوت *

governence failure:-
- poor Control
- Connected lending.
- liquidity and solvency issue
- political Interfernce

* Validity: measure of Risk

STUDENTS-HUB.com

Lec 8
8/10/2019

نسبة التداول للسيولة قليلة ← high risk

حجم البورصات :- حجم التداول في الوقت الحالي
1000 / يوم ← بورصة القدس
240 مليار / ساعة ← بورصة نيويورك

- انضغط على المشرعين ناتج عنه حجم السوق الفلسطيني الصغير نسبياً
- لا يوجد شفافية عند الشركات الفلسطينية في قوائمها ، وهذا يشكل عائق امام المشرع
- البنوك الفلسطينية عند اعطاء قروض تأخذ [رهونات] عقارية وغالباً تجد صعوبة في فك رهن الرهونات في حال ان صاحب القرض تخلف عن سداده و ليس سهلاً ان يبيع البنك العقارات . كما ليس في فلسطين شركات متخصصة في شراء العقارات المرهونة .
لذلك يصعب البنك الشروط على القروض لضمان سداده من قبل المقترض

Valuation from Company: PV future Cashflow. تحديد قيمة القرض

Special Problems in developing Countries :-
1. The economic Infrastructure.
2. The Banking System.

* الشمول المالي :-

* التشريعات مكونة على ردة الفعل وليس على التطوير والتجديد

STUDENTS-HUB.com

١١ يجب أن تكون البنوك المحلية في الدولة أكثر من البنوك الوافدة حتى لا تتحكم البنوك الوافدة في النظام المصرفي لهذه الدولة حيث أن البنوك الوافدة هي موالية لدولها

علاقة طردية (قوية) بين الجهاز المصرفي والقيادات السياسية فيرضخ البنك للحكومة ويضطر أن يعطي قروض عليها Risk عالي.

في ظل الوضع الاقتصادي السيئ يجب وضع تشريعات خارجية لمنع البنوك من التقدم على قروض تماما أن ذلك يخفف الضغط والـ Risk على البنوك.

يجب وضع رقابة مغالة وشديدة على البنوك بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي الذي يتطلب رقابة أشد.

أكبر المشاكل التي يعاني منها سلطة النقد:

* لا يوجد أشخاص متخصصين في تشريعات مالية ومصرفية لتنظيم النظام المصرفي.

* لم تكن البنوك تصدر تقارير مالية ذات شفافية ولم تكن تصدر في الوقت

* أدوات التشريعات: تعليمات خاصة بمنع الائتمان، تعليمات في كيفية التعامل مع الزبائن: تعليمات تجبر البنك على وضع شروط وتختلف من دولة إلى أخرى حسب الوضع السياسي والاقتصادي للدولة.

STUDENTS-HUB.com

اتفاقية بازل :- نصت على توحيد التشريعات المالية والمصرفية في جميع الدول حيث يمنح البنك فرصة لفتح فروع ومكاتب في دول أخرى الهدف منها زيادة المنافسة.

* الاتفاقية (بازل) اختيارية لاختلاف الأوضاع التي تمر بها الدول.

التشريعات الرائدة ليس بالضرورة أن تلائم الوضع الاقتصادي لفلسطين مثلاً وبالتالي تقلل من كفاءة التشريعات وتقلل من كفاءة العمل بها

Lec 9
10/10

مصادر المخاطر في النظام المدفوع الحالي والمصرفي

- المخاطر
  - مخاطر تحت السيطرة
    1. مخاطر السيولة
    2. مخاطر رأس المال
    3. التسهيلات الائتمانية
    4. مخاطر الاقتراض المترابط Connected lending
  - مخاطر خارجة عن السيطرة
    - البنية التحتية
    - النظام الحالي والمصرفي

يمكن حل المخاطر تحت السيطرة عن طريق :-

1. رفع نسبة السيولة في المؤسسات
2. رفع رأس المال
3. التشديد والتخفيف من التسهيلات الائتمانية.
4. تخفيف حجم الاقتراض المترابط بين البنوك.

STUDENTS-HUB.com

المخاطر الخارجة عن السيطرة :-

[1] بسبب البنية التحتية : (بنية الاقتصاد)

١. مصدر دخل واحد
٢. نسبة السيولة القليلة في السوق المالي
٣. التدخلات السياسية (أصحاب رؤوس الأموال في الغالب رجال سياسة)

[2] بسبب النظام المالي والمصرفي :-

١. عدم وجود قضاء متخصص في القضايا المالية والمصرفية
٢. عدم وجود شفافية كافية في التقارير المحاسبية
٣. عدم القدرة على ايجاد أسواق للقروض المتعثرة
٤. أغلب الاستثمارات المصرفية في الدولة أجنبية

* وجود مشرع في الدول النامية هم جيدًا للتخفيف من أثر هذه المخاطر والمشاكل في النظام المالي والمحاسبي الوقوع في أزمات مالية أكبر

* بقية تلخيص هذه الوحدة موجود على السلايدات

STUDENTS-HUB.com